تانسو تشيلر وموقفها من مشكلات تركيا الداخلية 1991–1997

الدكتور حنا عزو يهنان(*)

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة الشخصية النسوية التركية التي انخرطت في الحياة السياسية التركية منذ أوائل عقد التسعينات من القرن العشرين والتي تبوأت منصب رئيس الوزراء ولأول مرة في تاريخ تركيا المعاصر بفضل مؤهلاتها الحزبية والمهنية. ومن ثم موقفها من المشكلات الاقتصادية المتفاقمة في البلاد والحلول التي وضعتها في سبيل تجاوز تلك الأزمة، وانقاذ الاقتصاد التركي، منها خصخصة الاقتصاد التركي والاعتماد على القروض الخارجية طويلة الأمد، وهل نجحت تشيلر في تجاوز تلك الأزمة كونها الخبيرة المتخصصة في الاقتصاد.

ومن المشاكل الأخرى التي واجهتها حكومة تشيلر أيضاً المشكلة الكردية التي عانت منها الجمهورية التركية منذ نشوئها وحتى الوقت الحاضر والتي استنزفت الاقتصاد التركي وذهب جراءها آلاف القتلى. وكيف تعاملت تشيلر مع هذه المشكلة المزمنة وهذا ماتوضحه هذه الدراسة أيضاً.

مقدمة

تعد تانسو تشيلر Tansu Ciller من الشخصيات السياسية التركية البارزة التي كان لها دور مهم ومؤثر في مجريات الأحداث التي شهدتها تركيا داخليا وخارجيا خلال العقد الأخير من القرن العشرين. والذي يهمنا هنا تطورات الأحداث التي شهدتها الساحة الداخلية التركية وموقف تشيلر منها. وقبل الولوج في هذا الموضوع لابد من الإشارة إلى ظروف نشأتها الأولى.

(*) أستاذ مساعد ، رئيس قسم الدراسات التاريخية والتوثيق/مركز الدراسات الإقليمية/جامعة الموصل.

حياتها

ولدت تشيلر في استانبول في 23 تشرين الأول 1946 من أسرة معروفة. ففي بادئ الأمر كان والدها صحفيا، ثم أصبح موظفا في بلدية استانبول ورئيسا لأحد أحيائها حتى إحالته على التقاعد سنة 1985 (1). التحقت تشيلر بإحدى المدارس الابتدائية في استانبول وأكملت تعليمها الثانوي في كلية روبرت Collge Robert الأمريكية في استانبول. ونالت شهادة البكالوريوس من قسم الاقتصاد بجامعة البوسفور في استانبول. ثم نالت شهادة الماجستير في الإقتصاد أيضا من جامعة Connecticut الأمريكية اثر حصولها على زمالة دراسية من تلك الجامعة(2). وانتقلت بعدئذ إلى جامعة ييل Yale الأمريكية أيضا لنيل شهادة الدكتوراه(3).

وبعد عودتها إلى تركيا عملت في جامعة البوسفور ونالت لقب أستاذ مساعد سنة 1978، ثم لقب أستاذ سنة 1983 بعد إن عملت في المجلس الأكاديمي للجامعات التركية، خاصة في قسم الاقتصاد بجامعة البوسفور. وبعد ذلك دخلت معترك الحياة السياسية بانضمامها إلى حزب الطريق الصحيح Dogru Yol Partisi (DYP)(4).

دورها في الحياة السياسية الداخلية التركية:

انضمت تشيلر إلى حزب الطريق الصحيح في تشرين الثاني 1990، وأصبحت نائبة لرئيس الحزب، سليمان ديميريل، بعد أن فازت في انتخابات المكتب التنفيذي له(5). وفي الانتخابات التي جرت في 20 تشرين الأول 1991 أصبحت نائبة في المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) عن منطقة استانبول ضمن البطاقة الانتخابية لحزب الطريق الصحيح(6).

وبعد تشكيل الحكومة الإئتلافية من حزب الطريق الصحيح والحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي (SODEP)(7) (20 تشرين الثاني 1991 – 25 أيار 1993) أصبحت تشيلر وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية في وزارة سليمان ديميريل، حيث كانت عضواً نشيطاً في تلك الوزارة مما حقق لها شعبية، خاصة في توجهاتها العلمانية والغربية (8).

تملك تشيلر الطموح إلى قيادة الحزب الذي أنضمت إليه، وفعلاً تحقق لها لأول مرة في المؤتمر الطارئ للحزب الذي عقد في حزيران 1993 عقب أنتخاب سليمان ديميريل

رئيساً للجمهورية، إذ حصلت على أعلى الأصوات(9). وبمجرد فوزها في تلك الانتخابات عبرت تشيلر عن رغبتها في استمرار الائتلاف الحكومي القائم. وبموجب بروتوكول اضافي شكلت ثاني حكومة ائتلافية بين الحزبين المذكورين في 25 حزيران 1993 وحتى 20 أيلول 1995(10).

وبعد انهيار تلك الحكومة ترأست تشيلر حكومة أقلية من حزبها حتى 15 تشرين الأول من السنة نفسها، وأعقبها حكومة ائتلافية من حزبها وحزب الشعب الجمهوري Cumhuriyet Halk Partisi (CHP)(11).

إذ صادق ديميريل في 30 تشرين الأول على الحكومة 52 بزعامة تشيلر ودنيز بايكال Deniz Baykal الذي أصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية، وتألفت تلك الحكومة من 18 حقيبة وزارية لحزب الطريق الصحيح و11 حقيبة وزارية لحزب الشعب الجمهوري، علماً بأن تلك الحكومة استمرت حتى 24 كانون الأول 1995 وهو موعد أجراء الانتخابات العامة في البلاد(12).

ومنذ تشرين الثاني من تلك السنة ركزت تشيلر حملتها الانتخابية على سياستها الخارجية، إذ قامت بعدة جولات إلى العواصم الأوربية، ومنها مدريد وبون ولندن، وأكدت هناك على مسألتين أساسيتين، أولهما: موقفها من حزب الرفاه Rafah Partisi (RP) (13). وقد قالت عنه: "إن فوز حزب الرفاه الإسلامي في الانتخابات المقبلة سيعود بالبلاد إلى العصور الوسطى المظلمة.... أما أنا وأما الشريعة" [في أشارة إلى الحزب المذكور الذي يعلن نفسه خصمها في الانتخابات العامة المقبلة](14). وثانيهما: حثها البرلمان الأوربي على ضرورة التصويت بشأن انضمامها تركيا إلى اتفاقية الوحدة الكمركية لتفادي سيطرة (المتطرفين الإسلاميين) على البلاد على حد قولها(15).

وفعلا نجحت تشيلر في مسعاها بشأن ذلك الانضمام حيث أقر ذلك البرلمان اتفاقية الوحدة الكمركية مع تركيا قبل عشرة أيام فقط من موعد تلك الانتخابات(16).

أظهرت نتائج الانتخابات العامة إلى جرت في الموعد المقرر لها عن خيبة أمل القوى الحزبية اليمينية واليسارية في تركيا واشتداد الصراع بين التيارين الإسلامي والعلماني، إذ حل حزب الرفاه في المرتبة الأولى بنسبة 21,32 % و 158 مقعداً في

المجلس الوطني ويليه حزب الوطن الأم Ana Vatan Partisi (ANAP)(17) بنسبة 19,66% و131 مقعداً، ثم حزب الطريق الصحيح بنسبة 19,20% و135 مقعداً، في حين حصل حزب اليسار الديمقراطي على 65,14% و76 مقعداً وحزب الشعب الجمهوري 10,71% و49 مقعداً(18). وتنبغي الإشارة إلى أنه لم يتمكن أي من هذه الأحزاب من الحصول على الأغلبية المطلقة في المجلس الوطني وهي 276 مقعد من مجموع 550 ليتمكن من تشكيل حكومة بمفرده. ورغم تكليف ديميريل لنجم الدين أربكان Erbakan في تشكيل حكومة ائتلافية في كانون الثاني وشباط 1996 مع الأحزاب الأخرى لكن محاولات الأخير باءت بالفشل. وبهدف قطع الطريق أمام حزب الرفاه للوصول إلى الحكم ووضع حد للأزمة السياسية التي كانت تمر بها البلاد أرغم الجيش مسعود يلماز Yalmaz على تشكيل حكومة ائتلافية مع تشيلر، وفعلاً تحقق ذلك بعد أن صادقا حزبا الوطن الأم والطريق الصحيح في 4 آذار 1996 على الاتفاق الذي توصل اليه زعيما حزبيهما بشأن تشكيل حكومة ائتلافية(19). كما صادق ديميريل على قائمة أعضاء الحكومة الائتلافية الجديدة بعد مرور يومين برئاسة يلماز في حين تسنمت تشيلر منصب نائب رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية(20)، علما بأن هذا الائتلاف لم يستمر طويلاً بسب الخلافات الشخصية بين هذين الزعيمين والتي انتقلت إلى داخل الحكومة، وأسهم حزب الرفاه في تفاقم الصراع بينهما حيث تواطأ مع يلماز بهدف فتح باب التحقيق مع تشيلر في عدة قضايا بتهمة الفساد وإساءة استخدامها أموال الدولة، حيث اتهمت بتبديد ما يقارب من 5، 6 مليون دولار، الأمر الذي أدى إلى انسحابها من تلك الحكومة التي ما لبث رئيسها أن قدم أاستقالته في 6 حزيران من السنة نفسها(21).

كان المخرج أمام تشيلر من تلك الأزمة، لطي ملف التهم التي وجهت إليها وإنقاذ مستقبلها السياسي أمام خصمها اللدود يلماز، الدخول في ائتلاف حكومي مع حزب الرفاه. ويعد تشكيل حكومة ائتلافية بين حزبي الرفاه والطريق الصحيح في 29 حزيران حدثاً تاريخياً، لأنه يشير إلى بداية التصالح بين الأسلامين والعلمانيين من جهة، وفشلا لتجربة 73 سنة من الكمالية التي أكدت على العلمانية من جهة أخرى.

وبهدف أنجاح ذلك التحالف تنازل حزب الرفاه عن وزارات أساسية لشريكه في الائتلاف مثل الخارجية التي تولتها تشيلر مع منصب نائب رئيس الوزراء، الدفاع، الداخلية، التعليم، الصناعة والتجارة، في حين تولى حزب الرفاه 19 حقيبة وزارية (من

مجموع 36) منها العدل، المالية، الزراعة، الإسكان، الثقافة وغيرها، وقرر الحزبان التناوب على منصب رئاسة الحكومة، سنتان لأربكان ومن ثم تخلفه تشيلر(22).

أظهر الانسجام شبه التام بين أربكان وتشيلر امكانية التعايش والتفاعل بين هاذين التيارين (الإسلامي والعلماني). وبدون شك أسهمت الأخيرة في التخفيف كثيراً من الحدة التي كانت تطبع خطاب أربكانا قبل تسنمه رئاسة الحكومة، كما عدلت تشيلر بدورها من خطابها المعادي بشدة للإسلاميين(23).

أن مثل هذا الانسجام بين التيارين المتناقضين أقلق العلمانيين المتشددين في تركيا وفي مقدمتهم الجيش على اعتبار أنه يشكل خطراً على المفهوم التقليدي للعلمانية التركية التي كانت تعني شيئاً وحداً: نفي الدين واستئصال كل ما يمت إليه بصلة، وبناءً على ذلك شرعت عناصر الاستخبارات المدنية في ربيع 1997 بالتعرض في الشوارع على الأشخاص الذين يرتدون زياً يرمز إلى الدين بشكل أو بآخر مثل العمامة والجبة(24). كما طالب مجلس الأمن القومي التركي من خلال القرارات والتوصيات التي اتخذها في اجتماعه بتاريخ 28 شباط من تلك السنة والتي تضمنت الحد من ظاهرة التطرف الديني في البلاد على حد تعبيره. وطالب الحكومة بتنفيذ تلك القرارات والتوصيات. ورداً على ذلك وافق حزب الرفاه عليها ولكنه تراجع عن تنفيذها، حيث أنتقد السكرتير العام لهذا الحزب ذلك المجلس لتدخله في شؤون الحكومة، وصرح بأن الحكومة تخضع للمجلس الوطني وليس لذلك المجلس منتقداً في الوقت نفسه القرارات والتوصيات التي أتخذها ذلك المجلس(25).

لم يقف الأمر عند هذا الحد بل حاول الجيش التركي تصفية الطرف الذي تعاون مع حزب الرفاه وبالتحديد تشيلر وحزبها، إذ تعرض نواب حزبها لحملة من الضغوط قبل استقالة أربكان في 18 حزيران 1997، أدت إلى استقالة العشرات منهم من المجلس الوطني، الأمر الذي أفقد تلك الحكومة الائتلافية الأكثرية في هذا المجلس. ودون شك فأن إنهاء المستقبل السياسي لتشيلر مطلب عسكري مثلما هو مطلب منافسها في زعامة اليمين . يلماز . والذي نجح بدوره في ضم قسم كبير من أولئك النواب المستقيلين إلى جانب حزبه في حين شكل المستقيلون الآخرون حزباً جديداً أطلق عليه (حزب تركيا الديمقراطية) بزعامة حسام الدين جندروك Cindrouk رئيس المجلس الوطني السابق

الذي أبعد عن حزب الطريق الصحيح(26). كذلك هاجمت كبرى الصحف التركية منها مليت Miliyet وحريت Hurriyet وصباح Sabah، واتهمتها بالكذب وتضخيم الأرقام فيما يتعلق بالقروض المقدمة إلى هذه الصحف رداً على تصريحات تشيلر والتي اتهمت تلك الصحف بالاحتكار واستخدام قروض كبيرة منحتها الدولة لهم وبالتشجيع على القيام بانقلاب عسكري في البلاد (27).

ومع تعاظم الحملات الهجومية، والضغوط على الحكومة الائتلافية باتت الحكومة مهددة بفقدان الأكثرية في المجلس الوطني، وكان الحل الوحيد لتجنب أنهيار الائتلاف الحاكم هو إستقالة أربكان وتولي شريكته في الإئتلاف رئاسة الحكومة تمهيداً لانتخابات عامة مبكرة. وفعلاً تولت تشيلر ذلك المنصب بعريضة وقعها 283 نائباً (مجموع نواب أحزاب الرفاه والطريق الصحيح والاتحاد الكبير) ويتزعم الحزب الأخير محسن يازجي أوغلو ويضم 8 نواب، الأ أن ديميريل تجاهل تلك العريضة وكلف في 20 حزيران يلماز بتشكيل الحكومة الجديدة مع العلم أنه لم يكن يحظى لدى تكليفه بالأكثرية المطلوبة لنيل ثقة المجلس الوطني(28). ورداً على ذلك ندد أربكان وتشيلر بالرئيس ديميريل ودعياه إلى تصحيح خطأه بتعين تشيلر لتشكيل الحكومة بدلاً من مسعود يلماز، كما قدما بياناً يحمل توقيع 278 نائباً والذين يشكلون الأغلبية في المجلس الوطني أكدوا فيه أنهم لم يمنحوا الثقة للحكومة التي يحاول مسعود يلماز تشكيلها، وطالبوا الأخير أيضاً بأن يعدل عن مهمته فوراً (29).

أظهرت الأيام المقبلة القادمة عكس ذلك، حيث أستلم مسعود يلماز منصب رئيس الوزراء من أربكان في مراسيم أقيمت في 30 حزيران 1997 وأحرز مزيداً من التقدم نحو تأليف حكومة جديدة ونيل الثقة إثر الانسحابات التي توالت من حزب الطريق الصحيح حيث تراجع عدد نوابه من 135 إلى 95 في أواسط تموز من السنة نفسها وبذلك نالت حكومة مسعود يلماز الثقة بدعم (281) نائب مقابل (256)(30). وهكذا أسدل الستار على أول حكومة ائتلافية أسلامية تتولى السلطة في تاريخ تركيا المعاصر وتصفية شريكة ذلك الائتلاف . تشيلر ..

موقفها من مشكلات تركيا الداخلية:

كان لتانسو تشيلر موقف متميز إزاء المشكلات الاقتصادية والسياسية التي كانت تواجهها تركيا في تلك المرحلة، وقد عكس ذلك الموقف أرائها وتصوراتها المستندة إلى منهج الحزب الذي انتمت إليه وبخاصة فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية والمشكلة الكردية.

أولا: الأزمة الاقتصادية: أصبحت مشكلة الأوضاع الأقتصادية المتردية تحتل المرتبة الأولى في اهتمامات الحكومات التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، نظرا لما تركت عليها من آثار بالغة الخطورة انعكست على الأوضاع السياسية والأمنية في ذلك البلد. وتأتي محاولات تلك الحكومات لإنقاذ ذلك الاقتصاد في إطار سياسة الانفتاح لاقتصادي والتأكيد على القروض الأجنبية وتخفيض قيمة العملة التركية وزيادة أسعار السلع الأساسية منذ السبعينات من القرن العشرين(31).

شهدت العقود اللاحقة ترديا أكثر لتلك المشكلة، على الرغم من الإجراءات التي اتخذت لإنقاذ ذلك الاقتصاد ، فمثلا وصل معدل التضخم سنة 1980 إلى 80% وارتفعت نسبة البطالة إلى 20% في حين كان معدل التضخم 4ر62% ونسبة البطالة 16% سنة 1978(32). والسؤال الذي يطرح نفسه هنا إلى أي حد وصل ذلك الاقتصاد الذي يعاني من عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، فضلا عن الديون الخارجية والداخلية بصورة لم تشهدها منذ تأسيس الجمهورية حيث بلغت أكثر من 40 مليار دولار سنة 1991(33)؟ وما هي السياسة الاقتصادية التي اتبعت والحلول التي وضعت، ولاسيما في فترة انخراط تشيلر في السياسة؟

أكدت تشيلر بعد مرور ثلاثة شهور من تسنمها منصب وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية وبالضبط في 29 شباط 1992 على عدم إمكانية إصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد خلال مدة قصيرة وأشارت إلى إن نسبة التضخم المالي فيها ستبدأ بالانخفاض أبتداءً من أيار من السنة نفسها عن طريق القيام بعدة إجراءات ، منها

تشجيع الاستثمار وإقامة المشاريع على أساس الاقتصاد المفتوح ووضع حد من التهرب في دفع الضرائب ومعالجة الفجوة بين الإيداعات المصرفية والقروض(34).

وكانت المشكلة الكبيرة التي تواجه الحكومة التركية ايضاً تتمثل في دفع رواتب الموظفين في القطاع العام، حيث تصرف معظم أموال الخزينة كرواتب لهم بحيث لا تبقى موارد مالية للقيام بالمشاريع العامة وتسديد الديون المتراكمة، علماً بأن البنك المركزي التركي صرف أكثر من مليار ونصف المليار دولار من احتياطيه من العملات الصعبة خلال الشهور الستة الاولى من تشكيل الحكومة الائتلافية برئاسة ديميريل، مما أدى الى ارتفاع اسعار العملات الأجنبية(35).

وبهدف وضع حد للعجز في الميزانية وإعادة الثقة إلى الاقتصاد التركي واستجابة لشروط البنك الدولي أعلنت تشيلر خطتها التقشفية عن طريق سلسلة من الإجراءات عرفت بـ (الإجراءات الاقتصادية وخطة التنفيذ) في 5 نيسان 1994. وتقضي هذه الإجراءات تصفية مؤسسات القطاع العام وتحويلها إلى القطاع الخاص(36). وعدم القيام بالاستثمارات خلال الستة الشهور المقبلة بهدف خفض النفقات العامة. وزيادة أسعار السلع التي تشرف عليها الدولة مثل المحروقات والتبغ والكحول والحديد والصلب بنسبة تتراوح ما بين 50 إلى 450% حسب التقديرات. كذلك زيادة أسعار النقل عبر سكك الحديد والمطارات وخدمات البريد وزيادة نسبة الضرائب. وتجميد رواتب الموظفين والعمال لمدة لا تقل عن ستة شهور أيضا(37). ودعت رئيسة الوزراء التركية الشعب التركي إلى دعم تلك الخطة باعتبارها السبيل الوحيد لخروج البلاد من ذلك المأزق، إلا إن حقيقة الأمر كانت على العكس من ذلك بدليل انه ما أن طبقت تلك الخطة حتى أدت إلى الاستياء العام بين الأتراك، إذ عمت التظاهرات الكبيرة أنقرة ومدن تركية أخرى. كذلك انتقد الزعماء النقابيون تلك الإصلاحات الاقتصادية ووصفوها بأنها تجعل الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرا(38)، حيث زادت تلك الإجراءات من الفوارق الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء وأدت إلى هجرة أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المدن مشكلين بذلك مدن الصفيح(39). كما فقدت الليرة التركية 37% من قيمتها بعد مرور يوم واحد من إعلان تلك الإجراءات وأصبح الدولار يعادل 37,000 ليرة تركية بعد أن كان 26,500 في آذار 1994. ورافق هذا الهبوط الحاد في قيمة تلك العملة ارتفاع الأسعار ارتفاعا حادا بنسبة تتراوح ما بين 50-150%(40). كما أدت إلى فقدان إعداد كبيرة من الموظفين والعمال لفرص عملهم حيث وصل عدد العاطلين عن العمل سنة 1994 إلى 4,5 مليون(41).

وعلى أثر السياسة التي انتهجتها تشيلر فيما يتعلق بالاعتماد على قروض خارجية طويلة الأمد تجاوزت الديون الخارجية التركية عن 73 مليار دولار نهاية تلك السنة(42). وكان لاستمرار الحكومة التركية في تطبيق قرارات الحصار على العراق أبلغ الأثر في تدهور الاقتصاد التركي أيضا إذ تجاوزت الخسائر التي تكبدتها تركيا منذ تنفيذ الحصار وحتى سنة 1995 أكثر من 40 مليار دولار(43). فضلا عن إن تكرار القيام بالإضرابات العامة في البلاد كان له مردوده السلبي على الاقتصاد التركي أيضا ، إذ شهدت تركيا أسوأ اضراب عمالي أوائل تشرين الأول 1995- والذي كان قد بدأ في 20 أيلول من تلك السنة تاريخ انهيار الحكومة الإئتلافية لتشيلر مع دنيز بايكال- حيث اشترك فيه مئات الآلاف من عمال القطاع العام مطالبين بزيادة أجورهم مع بلوغ نسبة التضخم 90% والذي اثر تأثيرا كبيرا على حركة التجارة وإنتاج السلع الأساسية. وصرح اوكان اوغوز رئيس مجلس المصدرين الأتراك بهذا الخصوص ما يأتي: "إن تركيا تخسر ما بين 300 مليون دولار إلى 350 مليونا كل شهر من صادراتها بسبب الإضراب. وان الخطر سيتعاظم قريبا إذا لم تتصالح الحكومة مع المضربين"(44).

يبدو مما تقدم إن البرنامج الإصلاحي الذي وضعته تشيلر اثبت فشله نظراً لتفاقم الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها تركيا. كما اتهم مسعود يلماز منافسته على زعامة اليمين التقليدي بأنها وراء كل المشاكل التي تعاني منها البلاد وبخاصة الاقتصادية منها ، بسبب السياسة التي اتبعتها وفسادها الإداري والمالي. والحصول على ثروة بطرق غير مشروعة، واستمرار التجارة غير الشرعية فيما يتعلق بتهريب السيارات الفاخرة إلى تركيا وعدم وضع تشيلر حد لها. وعلى أثرها خسرت تركيا مئات الملايين من الدولارات لعدم دفع الضرائب والرسوم الكمركية على حد قوله(45).

واعترفت تشيلر في أوائل أيار 1996 بتفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد وصرحت للصحفيين ما يأتي: "هناك بعض علامات على ضعف الاقتصاد. وهناك حاجة إلى معالجتها على وجه السرعة". وحثت حليفها في الحكومة (حزب الوطن الأم) على اتخاذ إجراءات سريعة لاحتوائها(46)، علما بأن التضخم شكل نسبة في الزيادة بلغت 100% سنويا وهذه النسبة لها تأثير كبير على أسعار المواد الاستهلاكية وغيرها، مما

حدا بالحكومة الائتلافية بين حزبي الوطن الأم والطريق الصحيح (آذار . حزيران 1996) برئاسة مسعود يلماز إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات السريعة منذ نيسان من السنة نفسها منها فرض رسوم على الدراسة الجامعية الأمر الذي أدى إلى قيام الطلاب في الجامعات التركية بالاضرابات(47). وزيادة في الضرائب على أسعار المواد الاستهلاكية والذي أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار تلك المواد، إذ أعلن المعهد الحكومي للإحصاء في أنقرة أوائل شهر تشرين الأول 1996 أن أسعار المفرد زادت بنسبة 6,1% وأسعار الجملة بنسبة 5,1 % في أيلول من تلك السنة قياساً بأسعار أب مقابل 7,7% و 4,6% على التوالي في الشهر نفسه من سنة 1995، وبذلك تصل نسبة الزيادة في الأسعار في الشهور التسعة الأولى من سنة 1996 إلى 55,2 % في أسعار المفرد و 60,5 % في أسعار الجملة(48).

يظهر مما تقدم أن الأزمة الاقتصادية في تركيا تفاقمت بشكل أكبر في عقد التسعينيات على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها تشيلر للحد من تلك المشكلة، ويعزى ذلك إلى كثرة الديون الخارجية واستمرار اعتماد الحكومات التركية في معالجة تلك المشكلة عن طريق الاعتماد على المزيد من القروض الخارجية من جهة والاختلاف في وجهات نظر قادة الائتلافات الحكومية بشأن معالجة تلك المشكلة، وبخاصة بين يلماز وتشيلر والأخيرة وأربكان ذات التوجهات الإسلامية. واستمرت تلك المشكلة تتفاقم أكثر فأكثر حتى بعد استقالة حكومة أربكان . تشيلر في حزيران 1997.

ثانيا: المشكلة الكردية: تعد هذه المشكلة من المشكلات الداخلية الرئيسية التي واجهتها الحكومات التركية منذ إعلان الجمهورية في 29 تشرين الأول 1923 بقيادة مصطفى كمال أتاتورك (1923 . 1938) وحتى الوقت الحاضر، إذ شهد عهده قيام ثلاث حركات كردية مسلحة (49). وكان رد فعل الحكومة التركية سحق تلك الحركات بالقوة واتخاذ إجراءات مشددة في مناطق جنوب شرق تركيا ذات الأغلبية الكردية. وعلى الرغم من خلو العقود اللاحقة من حركات كردية مسلحة كبرى، لكن الوعي الكردي عبر عنه لاسيما في عقد السبعينيات من القرن العشرين من خلال الجمعيات والأحزاب الكردية اليسارية منها جمعية هيوا وجمعية تحرير الشعب وحزب رزكاري(50). وكانت الحلقة الأخيرة التي عبرت عن الهوية الكردية في تركيا تتمثل بتأسيس حزب العمال الكردستاني PKK في 27 تشرين الثاني 1978(51).

أتخذ هذا الحزب منذ أب 1984 أسلوب الكفاح المسلح عن طريق شن غارات على قوات الأمن التركية والمؤسسات الحكومية في جنوب شرق تركيا بهدف حصول الكرد على حقوقهم القومية(52). وكان رد فعل تلك الحكومات القيام بحركات عسكرية بين أونة وأخرى ضد عناصر ذلك الحزب بواسطة القوات التركية المتواجدة هناك، حيث كان ينتشر في تلك المنطقة بصورة شبه دائمة ما بين 150 . 200 ألف جندي تركي تدعمهم الدبابات والمروحيات، وكانت الموازنة السنوية لما يطلقه الأتراك (مكافحة الإرهاب) تقارب 8 مليارات دولار تخصص رواتب للجنود وشحن الأسلحة، علماً بأنه سقط في تلك الحركات الآلاف من القتلى والجرحى من الطرفين(53).

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا، كيف تعاملت تشيلر مع تلك المشكلة في عقد التسعينات؟ وقبل الإجابة على هذا السؤال لابد من الإشارة إلى قنوات الاتصال التي فتحها عبدالله أوجلان زعيم ذلك الحزب مع واشنطن والحكومة التركية في عهد توركوت أوزال Turgut Ozal رئيس جمهورية تركيا (1989-1993) وبخاصة بعد تفتت الاتحاد السوفيتي أواخر 1991. وكادت تلك الخطوات السلمية أن تفضي إلى نتيجة مع أوزال، لاسيما بعد إعلان أوجلان وقف أطلاق النار في 17 آذار 1993 من جانب واحد وبتشجيع من أوزال. كما أن الأخير بدوره دعا إلى مناقشة جميع المشاكل الحساسة في تركيا علانية وبضمتها المشكلة الكردية وفتح باب الحوار مع حزب العمال الكردستاني ومنح الكرد حقوقهم الثقافية، لكن وفاته بعد مرور شهر أدى إلى تلاشي تلك المبادرات(54).

وعندما تولت تشيلر منصب رئاسة الوزراء (حزيران 1993- أيلول 1995) في عهد سليمان ديميريل جدد أوجلان مبادراته لوقف أطلاق النار، الأ أن تشيلر كانت ترفض الحوار معه على اعتبار أنه (زعيم منظمة إرهابية انفصالية). كما وصفت جماعته بـ (الإرهابيين) الذين يهاجمون المدنيين الأبرياء في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد من دون تمييز للنساء والأطفال حتى كبار السن(55). وهكذا أعاد الخيار العسكري بعد أيام قلائل من تولي تشيلر لذلك المنصب، إذ وجدت المؤسسة العسكرية التركية والقوميون الأتراك المتشددون الظروف المهيئة للاستمرار في ذلك الخيار في مواجهة المقاتلين الكرد بعد أن أعطت لهم تشيلر الضوء الأخضر بقولها للجيش التركي "إنهِ هذا الشأن". وتنفيذاً

لذلك قدمت رئاسة الأركان التركية في 11 تموز 1993 لتشيلر تقريراً تضمن اتخاذ كافة التحضيرات والمستلزمات لتكون المعركة القادمة مع حزب العمال الكردستاني شاملة، منها تضاعف عدد المروحيات والقوات العسكرية في تلك المنطقة. كذلك ظهرت في أواسط الشهر نفسه فكرة إنشاء فرقة خاصة محترفة مهمتها ملاحقة مقاتلي ذلك الحزب عن طريق إتباع نفس الأسلوب الذي ينتهجه الحزب في المناطق الجبلية الوعرة والمتمثل بحرب العصابات، وفعلاً شكلت تلك الفرقة من 50 ألف مقاتل أطلق عليها (الجيش الخاص) و (الجيش المحترف) ومنح للمنتسب إليه امتيازات واسعة، منها دفع راتب شهري يصل ما بين 1800 . 2000 دولار مع ضمانات كاملة لعوائلهم. وشبهت تشيلر ذلك الجيش بـ "الحشرات التي تأكل حشرة حزب العمال الكردستاني" وصرحت بـ "إن الجيش سيجتث ذلك الحزب من الجذور"(56). وذكرت صحيفة حريت في عددها الصادر في 31 أب من تلك السنة أن تشيلر أعدت مجموعة مشاريع قوانين في أطار ما سمته الصحيفة "خطة تشيلر الكردية" التي تضمنت 8 نقاط، ومما جاء فيها، الحكم بالسجن من سنة إلى ثلاث سنوات لكل من يقدم المساعدات والتبرعات لمقاتلي ذلك الحزب وتمديد مدة اعتقال ممن اتهموا بالإرهاب، وتشكيل مؤسسة مكافحة ما يسمى "بالإرهاب"، وعدم معاقبة من يسلم نفسه ويدلي بمعلومات تتعلق بنشاط الإرهابيين من وجهة نظر الحكومة(57).

وعلى الرغم من إتباع تشيلر الأسلوب العسكري لمواجهة مقاتلي ذلك الحزب لكنها اقترحت في الوقت نفسه على كبار القادة المدنيين والعسكريين في البلاد في 12 تموز 1993 نفس الأسلوب الذي أنتهجه أوزال من حيث تمتع الكرد بالحقوق الثقافية عن طريق السماح لهم ببث إذاعي وتلفازي باللغة الكردية، وإمكانية تدريس تلك اللغة كمادة اختيارية في جنوب شرق تركيا. وتأسيس مجمع اللغة الكردية وآخر للتاريخ الكردي(58). كذلك أكدت على اتخاذ تدابير فعالة من أجل العمل على تطوير تلك المنطقة اجتماعيا واقتصاديا عن طريق تحسين أوضاع السكان المعيشية والصحية وتوفير الخدمات العامة لهم والقيام بالمشاريع الاستثمارية هناك للتغلب على المشاكل التي يعانون منها(59). الأ أن تلك المقترحات جوبهت بقوة من قبل سليمان ديميريل وقادة المؤسسة العسكرية كون تلك المقترحات لا تضع حداً للإرهاب على حد قولهم بل تؤدي في نهاية المطاف الى تشكيل دولة كردية مستقلة وأكدوا أن وجود "الإرهاب" في تلك المنطقة يشكل عقبة رئيسية بوجه تنفيذ مشاريع الاستثمار(60).

يتضح مما تقدم أنه لا بديل للخيار العسكري من وجهة نظر كبار القادة في تركيا لإكمال طوق الضغوط على ذلك الحزب. ورداً على ذلك واصل الحزب نهجه السابق بشن حرب عصابات في تلك المنطقة بين آونة وأخرى. ولم تكتف الحكومة التركية بالرد عسكرياً على مقاتلي ذلك الحزب بل شمل هذه المرة الجبهة السياسية الداخلية، وبتعبير أخر ملاحقة الأحزاب والنواب الكرد في المجلس الوطني والمتعاطفين مع ذلك الحزب، إذ حلت الحكومة التركية في 14 تموز 1993 حزب العمل الشعبي (HEP) وحزب الديمقراطية (DEP)(61) في 16 حزيران 1994 وتعرض أعضاء هاذين الحزبين للاغتيال واتهموا من قبل ديميريل وتشيلر بالتعاون مع حزب العمال الكردستاني بهدف تشكيل دولة كردية مستقلة على الأراضي التركية(62).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل شرعت تشيلر عشية الانتخابات البلدية التي أجريت في أذار 1994 حملتها تحت شعار واحد "الحرب ضد الإرهاب" وكانت خطبها تعد التصويت لحزب الطريق الصحيح تصويتاً ضد الإرهاب. واتهمت ذلك الحزب بأنه يهدد وحدة البلاد ويعرقل الاستثمارات في جنوب شرق تركيا ويخرب علاقات تركيا الخارجية سياسياً واقتصاديا(63). كذلك اعترفت بأن سنة 1994 ستشهد وضع نهاية لحركة "التمرد الكردي" في تلك المنطقة. لذا كان من الطبيعي أن تشهد الشهور اللاحقة اندلاع اشتباكات عنيفة بين القوات التركية ومقاتلي حزب العمال الكردستاني هناك وبخاصة في ولاية تونجيلي Tunceli (درسيم سابقاً)، حيث كانت هذه المنطقة موضع تركيز الجهود العسكرية منذ أيلول من تلك السنة. وعلى أثرها تعرضت عدة قرى فيها إلى التدمير من قبل القوات التركية التي تساندها المروحيات، كما شهدت المنطقة نفسها في آذار 1995 عدة مجابهات بين قوات الطرفين إثر نصب المقاتلين الكرد كمين لقافلة من الشاحنات العسكرية التركية أسفرت عن مصرع عشرات الجنود الأتراك(64). وتجدر الإشارة هنا أن الحرب التي خاضها ذلك الحزب ضد الحكومة التركية منذ سنة 1984 وحتى حزيران 1995 كلفت الحكومة التركية نفقات كثيرة، إذ خسرت الحكومة نحو 80 مليار دولار وسقط فيها ما يقارب 16 ألف قتيل من قوات الطرفين(65).

وفي أواخر الشهر نفسه أعلن رسمياً أن الحكومة التركية أصدرت عفواً عن التائبين من مقاتلي ذلك الحزب عن طريق إلقاء ملايين المنشورات في المناطق التي يتواجدون فيها والمناطق التي تسكنها عوائلهم بالمروحيات تدعو أولئك المقاتلين إلى تسليم أنفسهم مع أسلحتهم. ووجهت تشيلر بهذا الخصوص أيضاً رسالة إلى أولئك المقاتلين تدعوهم إلى تسليم أنفسهم والاستفادة من قانون العفو الذي ينتهي العمل به في 7 تموز 1995، ومما ورد فيها "عندما تسلمون أنفسكم الى العدالة سنفعل كل ما بوسعنا حتى تتمكنوا من بدء حياة جديدة مع أسركم التي تنتظركم بفارغ الصبر. أن المخرج الوحيد لكم للنجاة من العمليات العسكرية هو تسليم أنفسكم"(66).

أثبتت السنوات اللاحقة فشل التعهد الذي أدلت به تشيلر بإستئصال جذور حزب العمال الكردستاني إذ أستمر الأخير في نشاطه المسلح ضد القوات التركية، لا بل أن نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية نفسها تعرضت لمحاولة اغتيال من قبل خمسة عناصر من ذلك الحزب أواخر آذار 1997 أثناء الزيارة التي قامت بها الى أزمير، الأ أن القوات التركية تمكنت من إلقاء القبض عليهم(67).

الخاتمة

استطاعت تشيلر بفضل مؤهلاتها وطموحاتها الشخصية وانخراطها في العمل الحزبي من أن تتبوأ عدة مناصب حكومية في حكومات ائتلافية شكلها حزب الطريق الصحيح مع أحزاب تركية أخرى خلال السنوات 1991-1997.

ومن خلال انخراط تشيلر في العمل السياسي يمكن تدوين الملاحظات الآتية:

1. إن تشكيلها لحكومة ائتلافية مع حزب الرفاه الإسلامي (حزيران 19960 . حزيران 1997) يعد خروجاً عن المبادئ الأتاتوركية التي التزمت بها الحكومات التركية منذ إعلان الجمهورية سنة 1923 بهدف تحقيق طموحاتها الشخصية وإبعاد منافسها على زعامة الأحزاب اليمينية مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم عن السلطة.
2. إن الإجراءات التقشفية التي وضعتها لحل الأزمة الاقتصادية المتفاقمة التي كانت تعاني منها تركيا لم تضع حداً لتلك الأزمة بل أثارت أستياءً عاماً بين الأتراك كونها زادت من نسبة التضخم والديون الخارجية وزيادة أسعار السلع الأساسية ونسبة البطالة وعدم القيام بالاستثمارات العامة.

3. أما بالنسبة للمشكلة الكردية فقد تميزت تشيلر بمواقفها المتناقضة تجاهها فتارة كانت مع الحل العسكري ولا وجود مشكلة كردية في تركيا وتصفها بـ"الإرهاب" وتارة أخرى كانت تميل إلى الحل السلمي لتلك المشكلة عن طريق منح حقوق ثقافية للكرد، لكن المواقف المتشددة لكبار القادة المدنيين والعسكريين الأتراك كان لها دور كبير ومؤثر على تشيلر في العدول عن رأيها والمضي قدما لتعزيز الحل العسكري، والذي أثقل بدوره الخزينة التركية وعرقل القيام بالمشاريع الاستثمارية.

نستنتج مما تقدم أن المواقف المتناقضة لتشيلر فيما يتعلق بالمشكلات والأزمات التي كانت تعاني منها تركيا أدت إلى استياء مراكز صنع القرار السياسي هناك، خاصة المؤسسة العسكرية التركية من جهة، ومنافسها الرئيس مسعود يلماز من جهة أخرى وبالتالي تصفية مستقبل تشيلر السياسي.

Tansu Ciller: Her Attitude From The Internal problems of Turkey 1991 – 1997

Dr. Hanna Azzo Bahnan*

Abstract

This Study deals with the Turkish femal personality which took part in Turkish political life since early of 1990's and got the post of prime minister for the first time of the contemporary history of Turkey by her professional and partial qualifications. Then there is her attitude towards the internal problems of Turkey since several decades especially the economic crisis. She put solutions for this problem and saved the Turkish economy and the dependence of foreign loans. Ciller succeeded in solving this crisis as being a specialized expert in economics other problemes faced Ciller's government was the Kurdish issue by which Turkey is suffering since its establishment till nowadays. This study shows how Ciller has delt with this chronic problem.

***Assist. Prof. Head Of The Department Of History And Documentation, Regional Studies Centre, Mosul University.**

الهوامش

(1) د. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1998، ص91.

(2) المصدر نفسه ص 91.

(3) Newspot, Turkish Digest, Ankara, November3, 1995, P.4.

(4) حزب الطريق الصحيح: تأسس في 23 حزيران 1983 من قبل شخصيات محسوبة على رئيس وزراء تركيا الأسبق سليمان ديميريل ومنهم احمد نصرت تونا وتورهان كون وحسام الدين جندروك الذي تزعم الحزب. ويعد هذا الحزب احد احزاب يمين الوسط في تركيا. ودعا في برنامجه السياسي الى العمل بموجب التراث السياسي والانتخابي لحزب العدالة الذي تزعمه سليمان ديميريل. للتفاصيل عن هذا الحزب ينظر:
Almanac, Turkey 1986, ATurkish Daily News Publication, Ankara, 1986, pp. 152-154.

(5) سيرة أعضاء وزارة تانسو تشيلر، ترجمة أنور نجم محمود، ملفة 62، أرشيف مركز الدراسات التركية [الاقليمية حالياً] ـ جامعة الموصل.

(6) ينظر: Newspot , Op.Cit , P. 4.

(7) الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي: تأسس في 21 ايلول 1985 باندماج الحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب الشعبي. وأُنتخب اردال اينونو زعيماً له في نهاية ايار 1986. وظل محتفظاً بهذا المنصب حتى استقالته في ايلول 1993 ليحل محله مراد قره يالتشين. لمزيد من التفاصي ينظر: د. جلال عبدالله معوض، المصدر السابق، ص ص 100 - 101.

(8) سيرة أعضاء وزارة تانسو تشيلر، المصدر السابق.

(9) المصدر نفسه.

(10) المصدر نفسه؛ د. جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص 92.

(11) حزب الشعب الجمهوري: تأسس في آب 1923 بزعامة مصطفى كمال باشا. وتبنى الحزب فلسفة تقوم على ثلاثة مبادئ اساسية هي: الاستقلال التام، حرية الاقتصاد القومي، ومقاومة سيطرة الرأسمال الأجنبي والسيادة الشعبية. واصبحت جريدة (السيادة الوطنية) لسان حال الحزب. للتفاصيل عن هذا الحزب ينظر: Almanac, Op. Cit, pp. 136-142.

(12) News pot, Op. Cit, p.3.

(13) حزب الرفاه: تأسس في 19 تموز 1983 كإمتداد لحزب السلامة الوطني ذات التوجه الاسلامي. ومن ابرز مؤسسيه رضا أولوجاك، عمر ايكنجي، بحري زنكين وغيرهم.

وتولى زعامته احمد تكدال. للتفاصيل عن هذا الحزب ينظر: Almanac, Op. Cit, p. 157.

(14) بابل "جريدة" بغداد في 1995/12/2.

(15) إذاعة لندن إنصات الباحث في 1995/12/2.

(16) محمد نور الدين، حجاب وحراب ـ الكمالية وأزمات الهوية في تركيا ـ رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 2001، ص 282.

(17) حزب الوطن الأم: تأسس في 20 أيار 1983 بزعامة تورغوت اوزال مع مجموعة من اصدقائه. أكد الحزب في برنامجه على الالتزام بالتحالف مع الغرب. وكذلك تطوير علاقات تركيا مع دول الشرق الأوسط والدول الاسلامية. والحد من ظاهرة التضخم التي يعاني منها اقتصاد البلاد. والعمل على انشاء سوق حرة، وكذلك أكد على ان النشاط الخاص كأساس للتطور الاقتصادي في تركيا. للتفاصيل عن هذا الحزب ينظر: Almanac, Op. Cit, pp. 149-150.

(18) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول ـ قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 1997، ص ص 67 - 68.

(19) إذاعة صوت تركيا (باللغة العربية) أنقرة إنصات الباحث في 1996/3/4.

(20) تلفزيون الشباب، بغداد إنصات الباحث في 1996/3/7.

(21) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص ص 77 - 78.

(22) محمد نور الدين، قبعة وعمامة ـ مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا ـ الطبعة الأولى، دار النهار للنشر، بيروت 1997، ص ص 87 - 88.

(23) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة ـ مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوليف، الطبعة الأولى، بيروت 1998، ص 103.

(24) المصدر نفسه، ص 103.

(25) العراق "جريدة" بغداد في 1997/3/29.

(26) محمد نور الدين، تركيا ـ الجمهورية الحائرة ـ ص ص 103 - 104.

(27) بابل "جريدة" في 1997/5/13.

(28) محمد نور الدين، تركيا ـ الجمهورية الحائرة، ص ص 105 - 106.

(29) بابل "جريدة"، في 1997/6/26.

(30) المصدر نفسه في 1997/7/15.

(31) الراية "جريدة"، قطر في 1980/6/26.

(32) المصدر نفسه.

(33) القادسية "جريدة"، بغداد في 19 تموز 1991.

(34) الثورة "جريدة"، بغداد في 1 آذار 1992.

(35) بابل "جريدة"، في 12 ايار 1992.

(36) تانسو تشيلر: العلمانية مبدأ أساسي لتركيا، ترجمة أنور نجم محمود، بحوث مترجمة رقم 56، ارشيف مركز الدراسات التركية [الاقليمية حالياً]، جامعة الموصل، د. ت، ص3.

(37) بابل "جريدة، في 1994/4/6.

(38) الجمهورية "جريدة" بغداد في 1994/4/11.

(39) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص64.
(40) القادسية "جريدة"، في 1994/4/7.
(41) الثورة "جريدة"، في 1994/5/24.
(42) المصدر نفسه؛ بابل "جريدة" في 1996/4/17.
(43) العراق "جريدة"، في 1995/9/2.
(44) القادسية "جريدة"، في 1995/10/5.
(45) المصدر نفسه، في 1995/11/5؛ بابل "جريدة"، في 1996/4/7.
(46) الجمهورية "جريدة" في 1996/5/4.
(47) بابل "جريدة"، في 1996/4/7.
(48) المصدر نفسه في 1996/10/5.
(49) للتفاصيل عن هذه الحركات ينظر: د. خليل علي مراد، القضية الكردية في تركيا 1919 - 1925 في: د. خليل علي مراد وآخرون، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، مركز الدراسات التركية [الاقليمية حالياً]، جامعة الموصل 1994، ص ص 7 - 32؛ حنا عزو بهنان، الحركة الكردية في تركيا 1927 - 1938، المصدر نفسه، ص ص 46 - 79.
(50) للتفاصيل عن ذلك ينظر: داود احمد الحسن، الأوضاع السياسية في تركيا خلال السبعينات، كلية الدفاع الوطني - جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، بغداد 1985، ص29.
(51) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص95.
(52) بابل "جريدة" في 1995/6/26.
(53) محمد نور الدين، حجاب وحراب، ص ص 125 - 126.
(54) المصدر نفسه، ص125.
(55) تانسو تشيلر، المصدر السابق، ص2.
(56) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص ص 115 - 116.
(57) المصدر نفسه، ص117.
(58) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص121.
(59) تانسو تشيلر، المصدر السابق، ص3.
(60) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص121.
(61) حزب الديمقراطية او (الشعب الديمقراطي) حالياً: تأسس في 7 أيار 1993 من قبل 17 نائباً كردياً برئاسة يشار قايا Yasar Kaya. وكان هؤلاء اعضاء في حزب العمل الشعبي وخاضوا انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير ضمن قوائم الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي ثم انفصلوا عنه. ونظراً لنشاط حزب الشعب الديمقراطي خارج ذلك المجلس وبالضبط في المناطق الجنوبية الشرقية من تركيا ذات الاغلبية الكردية من جهة وشعبيته الكبيرة بين الكرد في اوربا الغربية من جهة اخرى كادت المحكمة الدستورية التركية تصدر قراراً بحله على اعتبار ان نشاطاته ترمي

تجزئة البلاد، لكن الحزب حل نفسه قبل ذلك. ثم خاض انتخابات 1995 باسم (الشعب الديمقراطي). للتفاصيل ينظر: د. جلال عبدالله عوض، المصدر السابق، ص ص 109 - 110.

(62) المصدر نفسه، ص102.

(63) المصدر نفسه، ص ص 102 - 103.

(64) القادسية "جريدة" في 1995/3/20.

(65) بابل "جريدة"، في 1995/6/26.

(66) المصدر نفسه.

(67) العراق "جريدة" في 1997/3/29.